

الخطاب الجامعي التعليمي بين التعليم والتعلم

د/ بلوافي حليلة

المركز الجامعي لعين تموشنت

تمهيد :

لا يخفى على كل متتبع للشأن التعليمي في الجامعة الجزائرية ، ذلك القصور البيداغوجي المتمثل في غياب إستراتيجية واضحة لطرائق التعليم بما يتناسب والإصلاح البيداغوجي الجديد الذي شهدته الجامعة الجزائرية منذ عشر سنوات ، وهي فترة - كما تنص عليها الشرائع التربوية - كافية لإجراء تقييم موضوعي وعلمي لإحصاء النقائص وتسجيل الايجابيات التي لا تعرف إلا بالوقوف على القيمة النوعية لمخرجات التعليم الجامعي ، ومدى استجابتها لمتطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي . فالجامعة رسالة تهدف إلى تنمية الرصيد المعرفي لخدمة المجتمع وتطوير أحواله من خلال التعليم والبحث المنتج للمعرفة الجديدة، ونشر المعرفة وتبسيطها والاستفادة منها عن طريق الإطلاع، والإفادة عن طريق الترجمة للإنتاج المعرفي في الجامعات مراكز البحث في الأقطار الأخرى، فضلا عن الريادة في تطبيق المنجزات العلمية والتكنولوجية، سعيا لحل مشكلات الإنتاج والخدمات في واقعها الوطني، وتلك هي سبوعية الجامعة الرسالة في تكاملها وتفاعلها والتي ينبغي أن يكون التنظيم المؤسسي ذو قنوات مرنة وقادرة على تحقيق مختلف مكوناتها¹

¹ - حامد عمار ، الجامعة بين الرسالة والمؤسسة ، القاهرة : مكتبة الدار العربية للكتاب ط1996 ص 8

بات من المفيد جدا توضيح ذلك التنافر الرهيب الموجود بين مادة التعليم ومتطلبات سوق العمل ،وهو تنافر مرده إلى غياب التنسيق البيداغوجي بين برامج التعليم واحتياجات المحيط الاقتصادي والاجتماعي ،وليس من الصعب إدراك ذلك إذا تطلعنا إلى ما يقدم على مستوى اللجنتين ، الجهوية والمركزية ، من عروض تكوين يمثل المهني فيها نسبة 15% بينما يمثل النسبة الباقية التكوين الأكاديمي ،مما يطرح تساؤلات عميقة حول عزوف أغلب الأساتذة عن تقديم عروض تكوين مهنية :هل هو عائد إلى صعوبة التكوين في اعتماده على المناهج التقنية التي تميل كثيرا إلى ما هو عملي تطبيقي أكثر من ميلها إلى الجانب النظري؟ أم هو عائد إلى صعوبة وضع البرامج البيداغوجية التي تتناسب وطبيعة التكوين ،مع ما يستتبع ذلك من إبرام عقود شراكة وتعاون بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج وأرباب العمل ؟ أم أن الإطارات الجامعية غير مؤهلة على مستوى التكوين لطرح مثل تلك العروض ؟. للإجابة عن هذه الإشكالات وغيرها نستعرض طرائق الخطاب التعليمي الجامعي في الجزائر ،وسنبين طبيعة كل طريقة و مميزاتها .

1- الطريقة الاستعراضية :

لعل أهم عامل موضوعي يسترعي انتباه المشتغلين على تقييم البرامج التعليمية ، والذي يخص الخطاب التعليمي الجامعي هو اختلاف الأهداف المسطرة في فلسفة النظام الجديد مع مناهج التعليم السائدة ،بمعنى أن المكون الجامعي (**formateur**) (**Le universitaire**) لا زال بعيدا عن غايات التعليم الجديد ، وهو تعليم يجعل (المتعلم) هو قطب العملية التعليمية ،باعتباره منتجا سيسد مطلبا اجتماعيا أو اقتصاديا .

كما تجدر الإشارة -ها هنا- إلى أن الفئة الجامعية التي أدرجت في تطبيق أهداف النظام الجديد ، لا زالت توظف الطريقة الاستعراضية (Methode Expositive) والتي تتعامل مع طرف (المتعلم) كمستهلك فقط لمادة التعليم بينما يحظى (المعلم) بالتسلط في إدارة العملية التعليمية ، وتعسف في تطويع الطرائق سعيا منه لاستنفاد حاجات المتعلم ، وتعرض ذهنه للإجهاد المعرفي الذي تتحكم فيه برامج صماء تغيب عنها بوصلة التكوين الذي هو من أسمى غايات التعليم ، فيضحي التعليم باتجاه واحد ، وتصبح المعلومة من طرف فردي ، لأن فيه إقصاء لذات المتعلم ومن ثمة إلغاء لتواصلية الخطاب على الشكل الآتي : معلم - (تعليم - علم) م تعلم .

2- الطريقة الحوارية :

إن أنجع الطرق التعليمية هي التي يتحقق معها التكافؤ بين التعليم والتعلم ، ويقف كلا من المعلم والمتعلم على خط واحد من صنع المعرفة وتجسيد للمعلومة ، وهو ما يطلق عليه بالطريقة الحوارية (Methode interrogative) ويضحي اتجاه العملية التعليمية مزدوجا كما يبينه الشكل الآتي :

معلم (تعليم - علم) → متعلم .

وإذا كان المعلم يحتل مكانته في صنع المعرفة باعتبار استعداداته العلمي وتكوينه الأكاديمي ، فكيف يرتقي المتعلم لكي يساهم بالقدر المتساوي في صنع تلك المعرفة ؟ خاصة أن المعلم يشتكي من

ضعف المتعلم وعدم مسابرة في مدارج صنع المعرفة ،مما يفشل العملية الحوارية المنتجة .ذلك لأن المعرفة في أساسها هي عملة الاقتصاد . ويذهب العلماء المحدثون إلى تعريف الاقتصاد على أنه الذي يقوم على أساس إنتاج المعرفة واستخدام نتائجها وثمارها وانجازاتها أو بالأحرى استهلاكها بالمعنى "الاقتصادي لمفهوم الإستهلاك وبذلك تشكل المعرفة بمفهومها الحديث جزءا أساسيا من ثروة المجتمع المتطور ورفاهيته الاجتماعية²

إن ما نقترحه في هذا المجال هو :

أ - الاعتماد على الذخيرة التي شكل بها المتعلم مرجعيته العلمية ، وذلك بتسخير الوسائل التكنولوجية الحديثة ، وخاصة التعليم الافتراضي الذي يوفر للطالب أرضية تعليمية مرجعية تتمثل في الاطلاع على المراجع المحددة لبرنامج التعليم ومادته ، وذلك في فترة ما قبل الدخول الجامعي ليكون عبرها ذخيرة معرفية يستطيع بفضلها أن يرتقي ليصبح طرفا مهما في معادلة العملية التعليمية الحوارية ، خاصة وأن طريقة التعليم في النظام الجديد تستغل كل الوسائل التقنية لتحقيق تعليم ناجع وهادف في السنوات الثلاث الأولى .

ب - ثم إن الطرف الثالث وهو (المادة التعليمية) ليست هي من مصدر أكاديمي جامعي فحسب ، إذ لن يمكن منتجها داخل أسوار الجامعة وإنما مآله الواقع العملي الاجتماعي أو الاقتصادي

² - هاشم الشمري، ناديا الليثي، الاقتصاد المعرفي . عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع

،ولذلك فإن ثمة مشاركة علمية في اقتراح إطار التعليم وأهدافه ووسائله من قبل حاجات المحيط وأطره وخبرائه ،وقد يأتي حين من الزمن يضحي فيه استدعاء أولئك الخبراء أمرا ضروريا من أجل تثمين برامج التعليم ، وإعطاء للتعليم الجامعي المصدقية الاجتماعية والاقتصادية ، وهو تقليد أضحي ديدن الجامعات العالمية التي خطت مسافات بعيدة في مجال إدراج الخبرة العملية المنتمية لمحيط التعليم ضمن البرامج الجامعية الطموحة . .

ج- أما منهج الخطاب التعليمي الجامعي ،فينبغي - حسب الإطار المرجعي لنظام LMD:-:

1- أن يكون فعالا نشطا إذ تطرح الإشكالية المعرفية كما يحددها إطارها العلمي ،ثم يُفتح نقاش حولها مما يؤدي إلى إشراك المتحاورين في صنع المعرفة . وتحديد دقيق لطبيعة المعلومة في ارتباطها بالجانب الوظيفي³، إذ لا نكتفي بصنع المعرفة وإنما نرتقي إلى بيان الأوجه العملية للمعرفة المكتسبة ثم قد نرتقي بها ثانية لبيان علاقة تلك المعرفة بوجودنا وشخصيتنا وخصوصية كياننا وهو ما يعبر عنه بـ :

Le savoir — Le savoir faire — Le savoir être

أي أن المعرفة المحولة إلى سلوك وعمل هي المعرفة المنتجة وهي المحققة لوجودنا الحقيقي ولتميز شخصيتنا ،وهو ما تقوم عليه

³ - وليد رفيق العياصرة : التعليم والتعلم وعلم النفس التربوي ص 10 - دار

أسامة للنشر والتوزيع عمان - الأردن - ط1 - 2011

فلسفة الإصلاح الجامعي الجديد المتمثل في تطبيق نظام LMD بحيث أنه لم تعد هناك جدوى من حشو ذهن الطالب بالمعارف والمعلومات دون أن نجد لتلك المعلومات والمعارف مجالات تطبيقية تفيد الطالب وتفيد محيطه العام ،فالتعليم الجامعي لم يُعدْ لأن يكون ترفا فكريا أو ثقافة مجردة وإنما التعليم في النظام الجديد غدا تكويننا يتخذ المعرفة النظرية أرضية وأساسا من أجل بيان أوجه تطبيقاتها الوظيفية مما يحقق للتعليم ذرائعته المسطرة . ففي القرن الحادي والعشرين أصبح من يمتلك المعرفة يملك القوة، ولقد ازداد الاهتمام بهذا العامل أي امتلاك المعرفة مع ظهور ما يعرف باقتصاد المعرفة (**Knowledge Economy**)والذي سوف يصبح فيما بعد الركيزة الأساسية لعمل مختلف المنظمات، ففي داخل هذه المنظمات الفرد هو عنصر من عناصر الإنتاج كما يعتبر كذلك مصدر من مصادر إنتاج المعرفة.⁴

2- الخطاب التعليمي الجامعي من الضروري أن يغير من نظرتة انطلاقا من واقع احتياجات المحيط الاجتماعي والاقتصادي ،إذ كان التعليم قبل سنين في الجزائر يعرف لاتكافؤا بين مخرجات التعليم ومدخلات سوق العمل ،فكان الطلب أكثر من العرض ،وكان إنتاج العامل البشري أقل من احتياجات العامل المادي الاجتماعي ،كما أن سوق العمل لم يكن يطلب تخصصات دقيقة لبساطة الحياة

⁴ كمال رزق، ميسور فارس، إدارة المعرفة وتطوير الكفاءات. الملتقى الدولي حول التنمية

البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة ، جامعة ورقلة مارس 2004

الاجتماعية ومحدودية الطلب الاقتصادي ،ولكن مع الثورة التقنية الحديثة والازدياد المتسارع للطلب الاقتصادي ،حتم تحسين وسائل التنمية والإنتاج ،ومن ذلك كان لزاما البحث عن صيغة تحقق تكافؤ مخرجات التعليم المتخصص مع مدخلات سوق العمل حتى نتفادى إهدار الكفاءات ،أو الإسهام في خلق بطالة مضاعفة. ويعرف اقتصاد المعرفة بأنه دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لاكتشاف تعلم المعرفة، والحصول على ما يعرفه الآخرون. وبالتالي فإنه يمثل التحليل الاقتصادي لكل العمليات الجارية في الاقتصاد التي تقود إلى الاكتشاف والتطوير للتكنولوجيا الجديدة⁵

3- إن برامج التعليم الجديد تحتاج إلى تحيين (Actualisation) وذلك لتواكب الطلب المتنوع والمتخصص للمجال الاقتصادي والاجتماعي ،وأضحى إدراج مقررات مشتركة أفقية (Transversal) في التكوين مثل: الإعلام الآلي، واللغات الأجنبية والعلوم الاجتماعية ، أمرا ضروريا لضمان نوعية إضافية في التعليم الجامعي.

4- تجدر الإشارة أن برامج التكوين في النظام الجديد مرنة تتمدد لتشمل موادا يبدو أن لا علاقة بينها في التنظير العلمي إلا أن الواقع العملي يدفع إلى ضرورة أن تضحى مادة الإعلام الآلي - مثلا - أساسية في تكوين في اللغة العربية من أجل تحقيق مخرجات مؤهلة في حوسبة اللغة العربية ، وإنتاج برامج (Logiciels) تساعد في

⁵ - نجم عبود نجم ، إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات. عمان: الوراق للنشر والتوزيع ط 2008 ص 186

ترقية نظام اللغة العربية وتكييفه لاستعمالات تقنية اقتصادية كالتسويق الإلكتروني مثلا .

وتضحى المعرفة المكتسبة ذات منحى تطبيقي ، إذ يتعرف الطالب على أساليب اللغة العربية ، وكيفية توظيفها في مجال الخدمات العامة (بنكية ، فندقية ، سياحية...)،

5- تتولد لدى الطالب روح المبادرة المبدعة في إيجاد حلول تطبيقية لمشكلات لغوية عبر مكتسبات معرفية ، فقد أصبح المحيط المادي للانسان الجزائري المعاصر ذا تنوع وتعدد ، وأضحى لزاما أن يتحول الخطاب اللغوي إلى خطاب تداولي يطلبه الواقع الاستعمالي الراهن للغة العربية ، فمعرفة الأوزان الصرفية ، وكيفية صياغتها يؤدي إلى توليد مفردات حديثة تتماشى والاستعمال الواقعي اليومي الحديث فمثلا صيغة (فعل) تفيد تكثير الفعل ، وعليه يمكن صياغة اسم ليدل على الآلة التي ينزل منها الماء في المرشات وهو (ثجاج) ويعبر عن ذلك بالفجوة المعجمية التي تنبئ على وجود المفهوم دون مصطلحه أو اسمه .

ولتوضيح مسارات التكوين الجامعي كما يحددها نظام LMD نسوق هذه المقارنة بين الراهن والمأمول :

نظام LMD	نظام التعليم العام
تكوين	تعليم

معرفة تطبيقية	معرفة
تكوين استراتيجي	تعليم شمولي
شراكة في التكوين	استقلالية في التعليم
مخرجات مؤهلة	مخرجات عشوائية

مراجع البحث :

1. هاشم الشمري، ناديا الليثي، الاقتصاد المعرفي . عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ط1 2008
2. وليد رفيق العياصرة : التعليم والتعلم وعلم النفس التربوي - دار أسامة للنشر والتوزيع عمان - الأردن - ط1 - 2011
3. حامد عمار، الجامعة بين الرسالة والمؤسسة القاهرة مكتبة الدار العربية للكتاب ط1- 1996
4. كمال رزيق، ميسور فارس، إدارة المعرفة وتطوير الكفاءات. الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة ، جامعة ورقلة مارس 2004
5. نجم عبود نجم ، إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات عمان الوراق للنشر والتوزيع ط2 - 2008